إستراتيجية تطويـر صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر

أ. فطوم معمر

جامعة الجلفة

الملخــص:

لقد بيّنا في هذا المقال أهمية التمويل الإسلامي المرتبطة بتنوع الصيغ وتعدد الأساليب، مما يبرز في المستقبل إمكانيات هائلة لمسألة التمويل في الجزائر، فنظام التمويل الإسلامي تتوزع في إطاره نتائج العملية الاستثمارية بشكل عادل على الأطراف المشاركة فيها باستعمال صيغ وأساليب استثمارية مستمدة من مبادئ وأصول الاقتصاد الإسلامي.

هذا وقد تم التركيز في بحثنا هذا على النظام المصرفي الإسلامي وإستراتيجية تطويره مع الإشارة لحالة الجزائر على اعتبار أن البنوك الإسلامية تعد من أهم مصادر التمويل الإسلامي. ومن خلال البحث في الموضوع تبين لنا أن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر عرف انفتاحا وتطورا منذ صدور قانون 90-10 الذي يعد من أهم العوامل التي ساعدت على دخول البنوك الإسلامية إلى السوق النقدية الوطنية، إلا أن هذا لا يكفي بل يجب تبني مجموعة من الاستراتيجيات على نطاق واسع للنهوض بالعمل المصرفي الإسلامي كما يجب وكما يقتضيه الواقع اليوم.

SUMMARY:

In this article we explained the importance of Islamic financing associated with the variety of formulas and methods, highlighting the huge potential for future funding in Algeria, Islamic finance system in which the results of the investment process to the parties involved in the use of formulas and methods of investment principles and fundamentals of Islamic Economics.

After that we focus in our research to the Islamic banking system and strategy developed with reference to the case of Algeria that Islamic banking is one of the most important sources of Islamic finance. And through research on the subject shows that Islamic banking in Algeria was open and developed since the adoption of Act 90-10, one of the most important factors that helped the Islamic banks entering to the national monetary market, but this is not enough and must adopt a set of broad strategies to promote Islamic banking and as required nowadays.

مقدمة:

رغم أن عمر الصناعة المصرفية الإسلامية لا يزال في مراحله المبكرة، إلا أن أصول البنوك الإسلامية اليوم يعتبر رقما ضخما، وهي مرشحة إلى الزيادة ، وبلا شك لا بد أن يكون هناك تناسب بين هذا الحجم من الصناعة، وبين عملية الدراسات والتطوير الذي ينبغي أن تتم لخدمة هذه الصناعة، إذ أن عدم التناسب سيؤدي بالتالي إلى ركود طبيعي، في ظل تسارع حركة الاقتصاد الذي يشهده العالم اليوم، وهذا يتطلب بحثا متواصلا ودراسة حقيقية لما يمكن أن يقدمه الفقه الإسلامي من أدوات تمويلية

المنارة للاستشارات

وتطوير النماذج الموجودة ومحاولة الاستفادة من جميع ما يمكن أن يحقق نمو في الصناعة المصرفية الإسلامية، ومحاولة الاستفادة من جميع ما يمكن الاستفادة منه فيما يتعلق بصناعة التمويل الإسلامي سيؤدي بالتالي إلى استقطاب رؤوس أموال أكبر، وشريحة أكبر من المستفيدين، وبالتالي ثقة المهتمين بالتمويل الإسلامي بإمكانية منافسة هذه الصناعة، لأدوات التمويل التقليدية خاصة في ظل التطورات العالمية الراهنة، والتي من أبرزها الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالنظام المالي العالمي، مما أدى ذلك إلى زيادة الأصوات المطالبة بتبني النظام المصرفي الإسلامي، وذلك عن طريق تبني مجموعة من الإستراتيجيات، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المقال مع الإشارة إلى حالة الجزائر، من خلال المحاور التالية:

أولا: مقاربة مفاهمية حول التمويل الإسلامي؛

ثانيا:أدوات التمويل المصرفي الإسلامي؛

ثالثا: مقترحات لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؛

أولا: مقاربة مفاهمية حول التمويل الإسلامي

يعد التمويل المحرك الأساسي للحياة الاقتصادية في أي زمان ومكان ذلك أن أي مشروع اقتصادي بحاجة للتمويل سواء من مصادر ذاتية أو خارجية، وبذلك فالتمويل هو: «أن يقدم شخص لآخر عناصر إنتاجية دون أن يطلب منه السداد الفوري لقيمتها»[1] ، و التمويل الإسلامي هو نوع من التمويل يتميز بتوزيع المخاطر، و تجنب بيع الديون والمجازفات، وإلغاء التعاملات الربوية، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، إذ يعتمد على معدلات المشاركة المتنوعة المرتبطة بالحركية الاقتصادية الحقيقية، وهذا ما يبين الفعالية التمويلية لأساليب التمويل الإسلامي و التي منها ارتباط ربح الممول في جميع صيغ التمويل الإسلامي بالملكية، فاستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي وشرعي هو الملك، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الاستغلال.

I- المقصود بالتمويل الإسلامي

إن أسوأ الأضرار الاقتصادية ينشأ من جانب التمويل. و الاقتصاد الإسلامي متميز عن المدارس الاقتصادية في علاقة القطاع المالي بالاقتصاد، إذ أن التمويل يجب أن يكون تابعا للنشاط الحقيقي، ولهذا أجاز البيع بأجل ولم يجز الربا، مع وجود هامش الأجل في الأمرين. وذلك أن الهامش في البيع تابع لمبادلة حقيقة تولد قيمة مضافة، بخلاف القرض فإنه تمويل مستقل عن النشاط الحقيقي. فالاقتصاد الإسلامي إذن يؤيد مبدأ تبعية التمويل للنشاط الحقيقي ويقرر أن هذا هو الوضع النموذجي الواجب إتباعه، وتختل العلاقة بين الجهتين ويصبح التمويل هو المتبوع والاقتصاد الحقيقي هو التابع إذا انفصل القطاعان عن بعضهما من خلال الربا[2].

1 منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي-تحليل فقهي اقتصادي-، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة،2004، ص:12.

2 سامي بن إبراهيم السويم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فيفري 2010، ص: 21.

المنارة للاستشارات

مما سبق يمكن القول أن عدم اعتماد النظام التمويلي الإسلامي على الإقراض بسعر الفائدة جعله أكثر استقرارا، سواءا من جانب الوقائع العملية، أو من جانب التحليلات النظرية فإن الأمر لا يختلف، فالنظام التمويلي الإسلامي يقدم ربطا محكما بين التدفقات المالية والإنتاجية، وأنه يعتمد على تقاسم المخاطر والعوائد غير الثابتة من خلال إحلال التمويل بالمشاركة محل التمويل بالإقراض، والذي يجلب معه الحافز في بذل مزيد من العناية والاهتمام في تقييم المخاطر والرقابة على استخدام الأموال من قبل المقترضين، وهذا التقييم المزدوج من المقرض والمقترض يؤدي إلى انضباط في النظام ويساعد على توسيع قاعدة الملكية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، وينعكس بدوره على ضبط الإقراض وزيادة الإنتاج بشكل عام، مشكلا فرصة كبيرة للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

وبهذا أصبح للتمويل الإسلامي أهمية كبيرة في سوق الخدمات المالية العالمية. حيث أن الوساطة التقليدية ترتكز إلى حد كبير على أساس الدين، ونقل المخاطر، بينما الوساطة الإسلامية تعتمد على أساس الاستثمار في الأصول وتقاسم الأرباح والخسائر، وهذه السمات تجعل أنشطتها أكثر ارتباطا بالاقتصاد الحقيقي، وتساعد في خفض مساهمتها في الأزمات والفقاعات المالية[1].

II- الصيرفة الإسلامية كأهم قطاع للتمويل الإسلامي

النظام المصرفي الإسلامي هو آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاء. و مصطلح الصيرفة الإسلامية، أو كما يسميه البعض المصارف الإسلامية أو البنوك الإسلامية، فالمراد به: أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع داخلياً وخارجيا[2].

ثانيا: أدوات التمويل المصرفي الإسلامي

نظام التمويل الإسلامي تتوزع في إطاره نتائج العملية الاستثمارية بشكل عادل على الأطراف المشاركة فيها باستعمال صيغ وأساليب استثمارية مستمدة من مبادئ وأصول الاقتصاد الإسلامي[3].

وسيتم استعراض أهم الصيغ التمويلية التي يرتكز عليها نظام التمويل الإسلامي والمعمول بها لدى البنوك الإسلامية ضمن ما يأتي:

I- التمويل بالمشاركة:

تقوم البنوك الإسلامية بالاستثمار في المشاريع المختلفة عن طريق المشاركة كأن يتقدم متعهّد أو

1 زواوي الحبيب، رديف مصطفى، النموذج البنكي الإسلامي في ظل الأزمة المالية-حالة البنوك الخليجية(2007-2009)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي –النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظر الإسلامي، الدوحة بدولة قطر، 18-19-2011/12/20، ص:06.

2 حسن محمد الرفاعي، دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، بحث مقدم إلى مؤتمر :تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة ، الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية، ديسمبر ٢٠٠٩، ص: ٠٤.

3 كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، (2007)، ص: 175.

المنارة للاستشارات

أكثر بطلب بتمويل استثماري لمشروعهم من البنك الذي يقوم وحده أو بمشاركة آخرين بتأمين الأموال اللازمة والكافية، ويكون لجميع الأطراف بما فيهم البنك حق الإدارة و الإشراف على المشروع، ولأي واحد منهم الحق في أن يتخلى عن هذا الحق، أما الأرباح فتوزع بين الشركاء حسب النسب المتفق عليها والتي لا يشترط أن تكون مماثلة لنسبة ما دفعه كل شريك من الأموال، أما الخسارة يشترط أن يتحملها الشركاء بنسبة ما أسهم فيه كل منهم في رأس المال[1].

II-التمويل بالمضاربة:

تعتبر المضاربة من الأساليب الاستثمارية الهامة التي يعول عليها المفكرون في مجال الاقتصاد الإسلامي الكثير، والمضاربة تعريفا هي: عقد يتم فيه دفع المال المعين إلى من يتجر فيه بشروطه بجزء مشاع من الربح، أي أن يتفق طرفان ممن تنطبق عليهم الشروط على أن يدفع أحدهم مالا حلا معلوما علما يمنع النزاع والخلاف للآخر ليتجر له فيه بالبيع والشراء ونحوه على أن يكون الاتفاق على ربح مشاع كالثلث والربع ونحوه[2].

III- التمويل بالمرابحة:

هي عقد من العقود الاستثمارية التجارية، يتم بموجبها التمويل بالبيع، فهي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح، أي بيع السلعة بثمن التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري[3].

IV- التمويل بالسلم:

أي بيع آجل بعاجل أي أنه بيع يتقدم فيه الثمن ليقبض بمجلس العقد وتتأخر فيه السلعة أو البضاعة(المسلم فيه) لأجل مسمى، أي أن بيع السلم معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع الذي يلتزم بتسليم البضاعة أو السلعة المعنية والمحددة والمضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم[4] .

IIV- صيغ تمويلية أخرى:

إضافة إلى الصيغ التمويلية السابقة، يتضمن النظام المالي الإسلامي مجموعة من الصيغ التمويلية الأخرى منها[5]:

1 محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية- دراسة تحليلية مقارنة-، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، (2012)، ص:95.

2 محي الدين يعقوب أبو الهول، مرجع سابق، ص: 186.

3 صالح صالحي، عبد الحليم غربي، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدولية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، المنعقد أيام:20--21 /2009/10، جامعة فرحات عباس بسطيف، ص:07.

4 صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، عمان،(2011)، ص: 248.

5 كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص:187.

المنارة للاستشارات

1-**التمويل بالإجارة**: التأجير التمويلي هو عقد يقوم بموجبه المؤجر بتمويل شراء الأصول والمعدات والأجهزة التي يحتاج المستأجرون إلى خدماتها؛ ثم يؤجرها لهم على مدة فترة زمنية تغطى بدفعات إيجاريه خلال فترة التعاقد. وقد ينتهي هذا التأجير بتمليك الأصول والمعدات أو الأجهزة والآلات ، والمساكن والمحلات، محل العقد للمستأجرين.

2-**التمويل بالمساقاة:** هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العمل في رعاية الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) و تعهدها بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بنسبة معينة متفق عليها.

3- **التمويل بالمزارعة**: هي تقديم عنصر الأرض والبذر المحدد لمالك معين إلى عامل ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض وفق نسبة لكل منهما[1].

4-**التمويل بالمغارسة**: عرف ابن رشد (الحفيد) المغارسة كما يلي: «وهي عند مالك أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيه عدد من الثمار معلوما فإذا استحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض متفق عليه.»[2]

ثالثا: مقترحات لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

يمكن اعتبار التمويل الإسلامي في الجزائر -على محدوديته- متعدد المصادر، إذ يمكن أن يكون مصدره بنوكا إسلامية مثل بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، كما يمكن أن يكون أيضا هيئات شبه حكومية مثل صندوق الزكاة، فبالنسبة للبنوك الإسلامية تمنح تمويلات بصيغ إسلامية مختلفة، لكنها وكباقي البنوك العاملة في الجزائر تتجه في معظمها إلى تمويل التجارة الخارجية، نظرا لربحها المضمون خاصة بصيغة المرابحة، وكذلك لقصر أجل العملية أي عدم تجميد أموال البنك لفترة طويلة، إضافة إلى انخفاض حجم المخاطر[3].

I- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

إن ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي من خلال إصدار تشريعات وقوانين تنص على تنظيم أعمال البنوك الإسلامية أصبح اليوم أمرا ضروريا نظرا لدخول الصيرفة الإسلامية في الأسواق المالية والنقدية المحلية والدولية خلال القرن العشرين وما أحدثته من نقلة نوعية في اقتصاديات التمويل على مستوى الاقتصاد الكلي. وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلّق بالنقد والقرض 90-10، الذي يعدّ القانون الأول (من بين جملة القوانين التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري)، الذي حمل في طياته بوادر تحرير القطاع

1 صالح صالحي، عبد الحليم غربي، مرجع سابق، ص:07.

2 سليمان ناصر، المغارسة صيغة مثلى لأعمار الأراضي البور في البلدان العربية والإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي التاسع حول: تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، يومي: 26-2011/02/27، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر العاصمة، ص:02.

3 سليمان ناصر، عواطف محسن، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل تحت عنوان: تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر، المنعقد أيام:09-10-2011/1/11، الخرطوم، السودان، ص: 02.

المنارة للاستشارات

المصرفي وفتحه أمام العالم الخارجي، وعلى إثر ذلك نصّ القانون على السماح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية والمختلطة، ورخّص بفتح فروع البنوك الأجنبية في الجزائر، مما سيمكّن الجزائر الاستفادة مما تتيحه البنوك الإسلامية في مختلف المجالات.

خاصة وأن السوق الجزائرية كبيرة، وبإمكانها أن تكون بيئة جيدة لنمو القطاع المالي الإسلامي، ومن المؤكد أن إدخال التمويل الإسلامي بالجزائر سيدخل فئات كثيرة من المجتمع، كما أنّ تنوع عقود التمويل الإسلامي يبرز مستقبلا إمكانيات هائلة لمسألة التمويل في الجزائر، إذ يمكن استخدام السلم والمشاركة في تمويل القطاع الزراعي، وهو قطاع مهم في الجزائر، ويمكن استخدام أساليب الإجارة التمويلية والمشاركة والاستصناع لتمويل السكنات، كما أن هناك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أولته الدولة اهتماما ورعاية كبيرين في الفترة الأخيرة[1].وتعد تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر بمثابة الانطلاقة الفعلية للتمويل الإسلامي والتي يعول عليها لتكون القاعدة الأولى لبناء نظام مالي إسلامي متكامل يستمد جميع تفاصيله من الشريعة الإسلامية، والبداية كانت بإنشاء بنك البركة الإسلامي وبنك السلام.

1-لمحة عن بنك البركة الإسلامي:

بنك البركة الإسلامي هو أحد الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين؛ حيث ينتشر في 12 دولة و يدير نحو 300 فرعاً. بنك البركة الجزائري؛ شركة أسهم خاضعة لأحكام الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، ذات رأسمال قدره 2.500.000.000 دج مختلط بين الشريك الجزائري «بنك الفلاحة والتنمية الريفية» بنسبة 44.01%، والشريك السعودي مجموعة البركة المصرفية بنسبة 55.90%.واستلم سجله التجاري يوم 20 مايو 1991.و باشر أعماله يوم 1991/09/01 وهو أول بنك برأس مال أجنبي عربي خاص في الجزائر. ويدير البنك 26 فرعا في مطلع عام 2009 م، تم إطلاق الهوية الموحدة حيث تم تغير العلامة التجارية للبنك بعد أن تم توحيد كافة فروع المجموعة، وتشير الإحصائيات إلى أن بنك البركة الجزائري[2]:

- يعتبر الأول مردودية بين بنوك مجمعة البركة المصرفية؛
- يستحوذ على 1.5% من السوق المصرفية الجزائرية؛
- يمتلك نسبة 15% من القطاع الخاص الجزائري من حيث الودائع و التمويلات؛
- ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائر في عام 2012 بنسبة 5 % لتبلغ 1.84 مليار دولا، مع زيادة

1 مدير عام بنك السلام الجزائري:لدينا مقومات الريادة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، الشرق الأوسط، العدد 12243، يوم: 05 يونيو 2012، مقال تم الإطلاع عليه يوم: 2014/07/21 على الساعة: 15:30، متوفر على الموقع:
http//:classic.aawsat.com/details.asp?section=58&article=680377&issueno=12243.#U85kykC11gx

2 بحاشي رابح، واقع وأفاق الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك التجارية الجزائرية-دراسة تقييمية ببنك البركة الإسلامي الجزائر-، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، المنعقد بجامعة عجلون الوطنية – الأردن، أيام:15-16 مايو 2013، ص: 20.

المنارة للاستشارات

في الأصول السائلة والأصول الغير الملموسة قابلها انخفاض في إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة2 %.[1]

- حقق البنك خلال السنوات الأخيرة أرباح ارتفعت عن 102% عام 2008 مقارنة بسنة2007، مع تسجيل تحسن في مستوى الأداء المالي للبنك؛
- ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائر بنسبة 9 ٪ ليبلغ 1.8 مليار دولار، مع زيادة في النقدية ومحافظ الإجارة المنتهية بالتمليك و الاستصناع معوضا انخفاضا في محافظ المرابحة والمشاركة والسلم. وقد تم تمويل التوسع في محفظة التمويل والاستثمار التي ارتفعت بنسبة 4٪، وكذلك الأصول السائلة التي ارتفعت بنسبة 19 ٪، من خلال الزيادة في الحسابات الجارية والأخرى للعملاء التي وصلت إلى 661 مليون دولار أي بنسبة نمو بلغت 12 ٪، وكذلك من خلال الزيادة في حقوق حاملي حسابات الاستثمار التي وصلت إلى 707 مليون دولار، أي بنسبة نمو بلغت 15 ٪. كما يعتزم البنك خلال العام 2013 ، مواصلة تنفيذ إستراتيجية التوسع من خلال الانتشار الجغرافي، كما سيواصل متابعة الأسواق الواعدة الأخرى لدخولها في الوقت المناسب؛
- ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 5 %، رغم أن هذا يرجع إلى حد كبير إلى ارتفاع في الأصول السائلة والغير المصرفية، ذلك أن التمويل والاستثمارات في الواقع قد انخفضت بسبب استمرار القيود الحكومية على الديون الشخصية في التأثير على قدرة البنك على تقديم تسهيلات تمويل لعملائه؛

2- بنك السلام الجزائري:

يعتبر بنك السلام فرعا إماراتيا خاضعا للقوانين الجزائرية تأسس في جوان 2006، حيث تم اعتماده من قبل السلطات النقدية الجزائرية نهاية شهر سبتمبر 2008، بينما دخل حيّز أعماله بشكل رسمي في أكتوبر من العام 2008، وكان قد بدأ بنك السلام - الجزائر برأسمال يبلغ قدره 100 مليون دولار، ثم تم رفعه إلى 140 مليون دولار نهاية سنة 2009 استجابة لمتطلبات السلطات النقدية الجزائرية، التي ألزمت كل البنوك بضرورة رفع رؤوس أموالها إلى 140 مليون دولار كحد أدنى.

بدأ مصرف السلام الإسلامي الخاص ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يقتحم السوق الجزائرية، وفيما يتعلق بالمنتجات المصرفية التي شرع المصرف في تقديمها لزبائنه في الجزائر، فتتمثل في حسابات التوفير، وحسابات الودائع الاستثمارية، وتمويل العقارات من أجل الحصول على مسكن جديد من خلال المرابحة، حيث تصل مدة التمويل إلى 20 سنة مع إمكانية تمويل قيمة العقار 80%. كما تتضمن الخدمات المصرفية لمصرف السلام تمويل شراء السيارات عن طريق المرابحة لمدة تمويل تصل إلى خمس سنوات، في حدود 80%، إضافة إلى التمويلات الاستهلاكية لشراء الأثاث والتجهيزات الإلكترونية لمدة سنتين[2].

1 التقرير السنوي لبنك البركة لعام 2012.

2 جهاد المحيسن، مصرف السلام الجزائري..تجربة مميزة في تمويل الإسكان، مقال تم الإطلاع عليه يوم: 27-07-2014 على الساعة:11.30 ،متوفر على الموقع:
http//:www.aleqt.com/2011/03/01/article_511805.html

المنارة للاستشارات

II-متطلبات وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1-متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

إن التوجه العام الذي تبنته السلطات العمومية عبر فتح مجال الاستثمار أمام الاستثمار الخاص في بداية التسعينيات من أهم العوامل التي ساعدت على دخول البنوك الإسلامية بالسوق النقدية الوطنية، إذ أن تراجع وتحول دور الدولة في القطاع الاقتصادي عامة كان وراء خلق مجموعة من الممارسات والأنشطة الاقتصادية الجديدة على الاقتصاد الوطني، وبالموازاة مع ذلك فإن انفتاح السوق الاقتصادية الجزائرية على الاستثمارات العالمية واستفادة هذه الأخيرة من المميزات التي يتمتع بها الواقع الاقتصادي في الجزائر، الذي يظل عذرياً إلى حد بعيد فاتحا مجال الاستثمار في مختلف التوجهات على غرار القطاع المالي والمصرفي. هذا الأخير الذي سوف يُدعّم من خلال توسيع وإنشاء العديد من المصارف ومؤسسات التأمين الإسلامية العالمية فروع لها بهذه السوق مستقبلا(1). ومن أجل ضمان انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي يجب سن قوانين مصرفية خاصة بالبنوك الإسلامية من أجل توفير إطار تشريعي واضح ينظم هذه البنوك ويتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني ويمكنها من تجاوز عقبة التواجد و النشاط ولتحقيق ذلك يتطلب مجموعة من السياسات والإجراءات منها(2):

- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون البنوك الإسلامية؛
- دراسة القوانين المنظمة للمصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية والاستفادة من تجارب هذه البلدان في هذا المجال؛
- إشراك الجهات المعنية بالأمر مثل بنك الجزائر، وزارة المالية، وبنك البركة الجزائري، ومصرف السلام الجزائري؛
- القيام بعمل بزيارات علمية لدراسة تجربة البنوك الإسلامية في الدول التي قطعت شوطا في هذا المجال؛
- إعطاء قانون البنوك الإسلامية المكانة اللائقة ضمن قوانين النظام المصرفي الجزائري؛
- يجب أن توضح القوانين المقترحة والمنظمة للبنوك الإسلامية الشروط والمواصفات الواجب توفرها فيها خاصة:

  - الشكل القانوني للبنك.

1 محمد كريم قروف، متطلبات تطبيق أدوات السياسة النقدية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، مقال تم الإطلاع عليه يوم: 31-07-2014 على الساعة:17.00 ،متوفر على الموقع: http://www.giem.info/article/details/ID/182/print/yes/

2 محمود سحنون، ميلود زنكري، مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، مقال تم الإطلاع عليه يوم: 27-07-2014 على الساعة:16.00 ،متوفر على الموقع: http://:net.forum-go.islamfin/topic-t١٣٤٨

المنارة للاستشارات

- الحد الأدنى لرأس المال المدفوع.
- النص في النظام الأساسي على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء وكذلك النص على وجوب أداء الزكاة المفروضة شرعا وبيان كيفية إنفاقها في مصارفها الشرعية.
- خضوع معاملات البنك للرقابة الشرعية.

- ضرورة النص في القوانين المقترحة على السماح للمصارف الإسلامية بالقيام بكافة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والعقارية وأعمال الاستثمار والتنمية والعمرانية وإنشاء الشركات والمساهمة فيها في الداخل والخارج مع النص على استثناء هذه البنوك من كافة القيود المفروضة بالنسبة للتوسع في هذه المجالات.
- تعطي القوانين المقترحة البنك المركزي حق مراقبة أنشطة الإيداع وتجميع المدخرات للمصارف الإسلامية والقواعد التي يتم على أساسها توزيع العوائد على أصحاب الحسابات؛
- بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من المتطلبات تعد ضرورية لدعم الصيرفة الإسلامية في الجزائر ندرجها ضمن النقاط التالية(1):
- دعم مشاركة مؤسسات التمويل الإسلامية كطرف أساسي في دعم مراجعة وإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري؛
- تطوير البحث والاجتهاد في المسائل الاقتصادية المعاصرة من وجهة النظر الإسلامية، والتفكير في إنشاء سوق مالي إسلامي في الجزائر يتعامل بالأوراق المالية الإسلامية؛
- قيام وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى بواجبهما في تنوير الرأي العام في قضية المعاملات المصرفية الإسلامية، و كيفية التعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامية، وإمكانيات إنشائها بعيدا عن سلطة الدولة وتدخلها؛
- ضرورة إدخال الدراسات الاقتصادية الإسلامية إلى الجامعات والمعاهد المتخصصة، فهذه الخطوة ضرورة حتمية لنجاح النشاط المصرفي الإسلامي وتعاظم دوره مستقبلا؛

2-آفاق المصرفية الإسلامية في الجزائر:

إن آفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر يمكن تصورها كما يلي[2]:

- إن النجاح منقطع النظير والتوسع الهائل الذي شهدته البنوك الإسلامية على المستوى العالمي يجعلان الجزائر مرشحة لدخول مزيد من هذه البنوك إليها، خاصة منها الشركات الدولية القابضة، وذلك لما تحمله هذه الشركات من خبرة واسعة في الميدان؛

1 محمد كريم قروف، مرجع سابق، متوفر على الموقع: http://www.giem.info/article/details/ID/182/print/yes/

2 جهاد المحيسن، مرجع سابق، متوفر على الموقع: http://www.aleqt.com/2011/01/03/article_511805.html

المنارة للاستشارات

- إذا تزايد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر سواء كأسماء جديدة أو كفروع، فسوف تطرح إشكالية التعامل مع البنك المركزي بحدة أكبر، وهنا يمكن أن تسهم في سن قوانين خاصة بهذه البنوك على غرار ما حدث في بعض البلدان ذات الازدواجية في القوانين المصرفية؛
- يمكن أن تستغل البنوك الدولية العاملة في الجزائر ذلك الوعي الشعبي والرغبة في التعامل مع البنوك الإسلامية في فتح فروع لها خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية، على غرار ما قام به "سيتي بنك" الأمريكي في مصر، أو البحرين كفرع مستقل، خاصة أن هذا البنك موجود فعلا في الجزائر؛
- إن التطور الهائل والمستمر في تقنيات العمل المصرفي يفرض على البنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا بالاعتماد على إطارات مؤهلة بتكوين جيد في الاقتصاد والمالية والشريعة؛

وبهذا فإن إمكانيات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر عديدة ، يمكن أن تسهم في تشكيل مستقبل رائد للبنوك الإسلامية في الجزائر، ويجب أن ينطلق ذلك كله من الخطط الإستراتيجية الجادة التي يتم تبنيها لمواجهة تحديات المصارف الإسلامية في المرحلة القادمة ويمكن أن تشمل[1]:

- تحديث الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المعروضة مما يوفر فرصة لاستكشاف مجالات أخرى للإبداع والابتكار و الاستفادة من التقنيات المعاصرة والتطورات الهائلة في مجال المعلومات؛
- العمل الجماعي لتكوين فريق مؤثر يهدف إلى تهيئة المناخ العام للاستثمار من خلال تحديث القوانين التشريعية بهدف سد الفجوات التنظيمية والتشريعية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛
- تعزيز مكانة المرجعية الشرعية كأهم ركيزة من ركائز العمل المصرفي الإسلامي ، وذلك لضمان اتفاق الممارسة الفعلية مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- إن حسن الإعداد وتدريب الكوادر المصرفية وتأهيلها علميا وعمليا للعمل في المصارف الإسلامية وتدريب وتأهيل العاملين حاليا سيعمل على توحيد الرؤى والتوجهات وكذلك تنسيق النظم وأساليب العمل داخل وحدات النظام المصرفي الإسلامي ويقضي على كثير من مظاهر الاختلاف والتشتت؛
- زيادة التنسيق والتوسع في الاستثمارات المشتركة بين كل من وحدات النظام المصرفي التقليدي والإسلامي، وذلك بهدف خلق مناخ ملائم للتعايش وإرساء أسس قوية لعلاقات التعاون بين النظام المصرفي الإسلامي ونظيره التقليدي، الأمر الذي سيعمل على مد جسور متينة وفتح قنوات قوية مع الهيئات والمؤسسات المنظمة الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي؛

1 فؤاد محمد محيسن، المصارف الإسلامية -الواقع والتطلعات-، بحث مقدم للمؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، تم الإطلاع عليه يوم: 02-08-2014 على الساعة:11.00 ، متوفر على الموقع: www.kantakji.com/media/4797/fiad.doc

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

شهدت المصرفية الإسلامية تطورا وانتشارا واسعا مما يؤكد أن لها مستقبل واعد، حيث يلاحظ أن هناك اهتماما عالميا بهذه الصناعة ، مما يوحي أن مستقبل المصرفية الإسلامية في الجزائر أيضا له شأن كبير، ذلك لأن الجزائر تمتلك من المؤهلات ما يمكنها من أن تكون رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، في ظل توفر موارد بشرية هائلة، بجانب وجود باحثين كثيرين في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، حيث إن قطاع التعليم العالي، يمنح شهادات في تخصصات الاقتصاد والتمويل الإسلامي... الخ. كما أن السوق الجزائرية كبيرة، وبإمكانها أن تكون بيئة جيدة لنمو القطاع المالي الإسلامي، كما أن تنوع عقود التمويل الإسلامي يبرز مستقبلا إمكانيات هائلة لمسألة التمويل في الجزائر.

وفي ما يتعلق بموقف بنك الجزائر بالنسبة للمصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي وكل الخدمات والمنتجات الإسلامية، فإن البنك ومنذ صدور قانون 10 - 90 لا يمانع من انطلاق مثل هذه الخدمات في الجزائر سواء كانت من الداخل أو الخارج، مما سمح بدخول بعض الشركات والمؤسسات والمصارف الإسلامية، التي تنشط في الجزائر في الآونة الأخيرة، أي أن التشريع الجزائري يسمح بعمل المصارف الإسلامية على الرغم من عدم وجود قانون خاص ينظم عمل هذه الهيئات المالية.

قائمة المراجع:

1. منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي-تحليل فقهي اقتصادي-**، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة،2004، ص:12.
2. سامي بن إبراهيم السويم، **الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فيفري 2010، ص: 21.
3. زواوي الحبيب، رديف مصطفى، **النموذج البنكي الإسلامي في ظل الأزمة المالية-حالة البنوك الخليجة(2007-2009)**، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي –النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظر الإسلامي، الدوحة بدولة قطر، 18-19-2011/12/20، ص:06.
4. حسن محمد الرفاعي، **دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة**، بحث مقدم إلى مؤتمر :تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال،جامعة الزرقاء الخاصة ، الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية، ديسمبر 2009، ص: 04.
5. كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، (2007)، ص: 175.
6. محي الدين يعقوب أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية- دراسة تحليلية مقارنة-**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، (2012)، ص:95.
7. صالح صالحي، عبد الحليم غربي، **كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدولية**، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، المنعقد أيام:20-21-2009/10/، جامعة فرحات عباس بسطيف، ص:07.

المنارة للاستشارات

8. صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، عمان،(2011)، ص: 248.
9. سليمان ناصر، **المغارسة صيغة مثلى لأعمار الأراضي البور في البلدان العربية والإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي التاسع حول: تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، يومي: 26-2011/02/27، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر العاصمة، ص:02.
10. سليمان ناصر، عواطف محسن، **تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل تحت عنوان: تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر، المنعقد أيام:09-10-2011/1/11، الخرطوم، السودان، ص: 02.
11. مدير عام بنك السلام الجزائري: **لدينا مقومات الريادة في مجال الصناعة المالية الإسلامية**، الشرق الأوسط، العدد 12243، يوم: 05 يونيو 2012، مقال تم الإطلاع عليه يوم: 2014/07/21 على الساعة: 15:30، متوفر على الموقع:
iss&680377=article&58=section?asp.details/com.aawsat.classic//:http
U85kykC11gx.#12243=ueno
12. بحاشي رابح، واقع وأفاق الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك التجارية الجزائرية-دراسة تقييمية ببنك البركة الإسلامي الجزائر-، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، المنعقد بجامعة عجلون الوطنية – الأردن، أيام:15-16 مايو 2013، ص: 20.
13. التقرير السنوي لبنك البركة لعام 2012.
14. جهاد المحيسن، مصرف السلام الجزائري..تجربة مميزة في تمويل الإسكان، مقال تم الإطلاع عليه يوم: 27-07-2014 على الساعة:11.30 ،متوفر على الموقع:
lmth.508115_elcitra/10/30/1102/moc.tqela.www//:ptth
15. محمد كريم قروف، متطلبات تطبيق أدوات السياسة النقدية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، مقال تم الإطلاع عليه يوم: 31-07-2014 على الساعة:17.00 ،متوفر على الموقع: http://www. /giem.info/article/details/ID/182/print/yes
16. محمود سحنون، ميلود زنكري، مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، مقال تم الإطلاع عليه يوم: 27-07-2014 على الساعة:16.00 ،متوفر على الموقع:
opict-8431t/ten.murof-og.nfimalsi//:ptth
17. فؤاد محمد محيسن، المصارف الإسلامية -الواقع والتطلعات-، بحث مقدم للمؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، تم الإطلاع عليه يوم: 02-08-2014 على الساعة:11.00 ، متوفر على الموقع: www.kantakji.com/media/4797/fiad.doc

المنارة للاستشارات